مجلة المختار للعلوم الإنسانية 19 (1): 147-166، 2013

Research Article Open Access

حوادث المرور بمدينة بنغازي اسبابها وطرق علاجها والوقاية منها

(دراسة نظرية تحليلية لإحصائيات حوادث المرور بمدينة بنغازي)

اسماء فرج الشريف

قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي

Doi: https://doi.org/10.54172/gejg1b36

المستخلص : وتجدر الإشارة أنه بالرغم مما تبدله الأجهزة الأمنية من جهود كبيرة للحد من حوادث المرور، إلا أنه لازال هناك الأعداد الكبيرة لضحايا حوادث المرور بين قتيل وجريح ،بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة فضلاً عن الآثار الإجتماعية والنفسية التي تترتب على هذه الحوادث ، وبإطلاعنا على هذه المشكلة من خلال هذا البحث من معرفة أسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع ،تجدر الإشارة أن هذه المشكلة المتمثلة في زيادة حوادث المرور سواء في مدينة بنغازي أو غيرها من مدن المجتمع الليبي، يجب ألا ينظر إليها على أنها مشكلة ترتبط بجهود الأجهزة الأمنية فقط ، وأن هذه الأجهزة هي المسئول الأول عن الوقاية من هذه المشكلة ، فهذه المشكلة المتمثلة في زيادة معدلات حوادث المرور تعتبر ظاهرة اجتماعية يجب النظر إليها من زوايا مختلفة أي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها ، مما يقتضي ذلك تضافر الجهود في مختلف القطاعات التي يمثلها الباحثين من تخصصات مختلفة ، وضرورة تشجيع اتجاه البحث العلمي في هذا المجتمع إلى إجراء دراسات ميدانية حول هذه الظاهرة ،بحيث تغطي هذه الدراسات جميع مناطق المجتمع الليبي ،ومن تم تقارن نتائج هذه الدراسات بعضها ببعض ووضع الحلول المناسبة لمواجهة هذه الزيادة في حوادث المرور . ذلك سعياً للوقاية أو التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: حوادث المرور – الأجهزة الأمنية – الآثار الاجتماعية والاقتصادية

Traffic accidents in the city of Benghazi, their causes, methods of treatment and prevention (A theoretical and analytical study of traffic accident statistics in the city of Benghazi)

Asma Farag Al-Sharif

Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Benghazi

Abstract: It should be noted that despite the great efforts made by the security services to reduce traffic accidents, there are still large numbers of traffic accident victims, including dead and injured, in addition to the large material losses as well as the social and psychological effects that result from these accidents. Through this research in order to know its causes and effects on the individual and society, it should be noted that this problem of increasing traffic accidents, whether in the city of Benghazi or other cities in Libyan society, should not be seen as a problem linked to the efforts of the security services only, and that these agencies are The primary responsibility for preventing this problem is that this problem of increasing rates of traffic accidents is considered a social phenomenon that must be looked at from different angles, i.e. from the social, economic, psychological and other aspects. This requires concerted efforts in the various sectors represented by researchers from different specializations, and the need to encourage the trend of scientific research in this society is to conduct field studies on this phenomenon, and the results of these studies are compared to each other and appropriate solutions are developed to confront this increase in traffic accidents.

Keywords: Traffic accidents - security services - social and economic impacts

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

ممالا شك فيه أن مشكلة المرور أصبحت مشكلة متفاقمة في معظم بلدان العالم ، ولا يقتصر أثرها على البلدان المتقدمة صناعياً، بل امتدت كذلك لتشمل الدول النامية أو الآخذة بأسباب النمو .

كذلك تعد مشكلة المرور مشكلة اجتماعية لأنها تمس حياة الأفراد اليومية ،وينتج عن تفاقمها كوارث اجتماعية فهي تسبب في تفكك الأسرة عن طريق فقدان رب الأسرة ، وكذلك حرمان الأسرة من القيام بوظائفها الطبيعية ،فغالباً ما تسبب الحوادث خاصةً تلك الحوادث التي ينجم عنها الوفيات أو الإصابات البليغة في عجز المتضرر عن القيام بتوفير حاجات أسرته خاصة إذا كان المتضرر رب العائلة وهي كذلك تعد مشكلة اقتصادية، لأنها تؤثر على الإنتاج ،سواء بطريق مباشر لعدم تحقيق السرعة والأمان في وصول الأفراد والسلع والمواد إلى وحدات الإنتاج ،أو بطريق غير مباشر من خلال حرمان البلاد من الكفاية الإنتاجية للبلاد بسبب الأفراد الذين يصابون في حوادث المرور أو يموتون .

إن مواجهة هذه المشكلة المتمثلة في زيادة مشاكل حوادث المرور، يجب أن تكون مواجهة مبنية على أسس علمية تقوم على تضافر مختلف الجهود والتخصصات ، وتقتضي هذه المواجهة الحصول على الحقائق والبيانات المتعلقة بالمشكلة ،وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من المصادر الرسمية لأجهزة المرور والأمن ،إذا كانت هذه الهيئات تعني بجمعها على أسس علمية ، وإذا لم يتم الحصول على هذه التقارير الرسمية فإنه يصبح من الضروري القيام بدراسات ميدانية لجمع الحقائق عن المشكلة ، ومحاولة وضع الحلول والمقترحات لعلاجها أو التخفيف منها أو الوقاية منها .

انطلاقاً مما أشارت إليه الكثير من الدراسات والأبحاث وتقارير المنظمات الدولية ،من ارتفاع أعداد حوادث المرور وتفاقم مشكلاتها في المدن الرئيسية بمختلف أنحاء العالم ،بما فيها الدول النامية والعربية خاصة التي أصبحت تسجل أعلى معدلات لها من الحوادث المرورية ، ركزت جهود هذا البحث على توضيح إحصاءات حوادث المرور في مدينة بنغازي ،ومن خلال هذه الإحصائيات تم الإشارة إلى حجم هذه الظاهرة بمدينة بنغازي ، فقد اعتمد هدا البحث على تحليل خطورة هذه الإحصائيات في إشارتها لارتفاع نسب حوادث المرور عبر السنوات خاصة في السنوات الخمس الأخيرة ،وقبل الخوض في تحديد حجم المشكلة نحاول أن نستعرض مجموعة محاور رئيسية تشكل الهيكل البنائي لهده الدراسة . تتمثل هده المحاور فيما يلي :

- تعريف الحادث المروري - أنواع حوادث المرور.
- مظاهر الاهتمام بمشكلة حوادث المرور .
- أسباب وقوع حوادث المرور .
- حوادث المرور بمدينة بنغازي : حجم المشكلة.

- طرق الوقاية والحد من انتشار حوادث المرور.

حوادث المرور : تعريفها وأنواعها

1- تعريف الحادث المروري :

يوجد العديد من التعريفات لحوادث المرور وسنعرض منها ما يمكننا من خلالها التعرف على هدا المصطلح ، ومما يدور حوله من قبل بعض الآراء، فيعرف الحادث المروري " بأنه كل حادث من حوادث الطريق ينشأ نتيجة خلل ما يكون سببه إما الإنسان ، قائد المركبة أو المركبة نفسها أو ظرف يتعلق بالطريق أو بحالة الطقس ... وهي غير متوقعة ومأساوية تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية(علي محمود ،1998 ، ص 6). كما عرف الحادث المروري " بأنه كل واقعة ينجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بدون قصد سابق بسبب المركبات أو حمولتها أثناء حركتها على الطريق العام" (محمد حسين منصور ، 2007 ، ص 128)

وفي تعريف آخر للحادث المروري يشير إلى أنه " حدث اعتراضي يحدث بدون تخطيط مسبق من قبل سيارة (المركبة) واحدة أو أكثر مع سيارة أخرى أو مشاة أو حيوانات أو أجسام على الطريق عام وخاص ، وعادة ما ينتج عن الحادث المروري أضرار تتفاوت من طفيفة بالممتلكات أو المركبات إلى جسيمة تؤدي إلى الوفاة أو الإعاقة المستديمة " (أسبوع المرور الخليجي ، الرابع والعشرون ،2010)

من خلال استعراض هذه التعريفات يلاحظ أنها تتضمن تعريف الحادث المروري من حيث وصف الحادث المروري وما ينتج عنه من خسائر مادية تتمثل في الممتلكات وخسائر بشرية تتمثل فيمن يقود هذه المركبات التي تعرضت للحادث المروري ، مما ينبغي الإشارة إليه في إطار التحليل السوسيولوجي أنه يجب أن يتضمن تعريف الحادث المروري الجوانب الاجتماعية المؤدية والمترتبة على حادث المرور، وفي هذا الإطار نشير إلى تعريف الحادث المروري من وجهة نظر سوسيولوجية . فالحادث المروري هو كل واقعة تتم تحث ظروف اجتماعية معينة ،وتؤدي إلى نتائج تكون أثارها في الغالب سلبية على الفرد من الناحيتين المادية والاجتماعية .

أنواع الحوادث :

صنفت حوادث المرور إلى العديد من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي :

أولاً : تصنيف حوادث المرور من حيث تعدد أشكالها :

صنفت حوادث المرور في هذا الإطار إلى ثلاثة أنواع متمثلة في :

أ ـ حوادث التصادم : وتحدث ما بين مركبتين أو أكثر أو قد تحدث للمركبة مع دراجة أو الأعمدة أو الأشجار وغيرها

ب ـ حوادث الانقلاب : تحدث عادة بسبب خلل في المركبة أو بسبب الظروف الجوية السيئة أو أثناء تفادي الاصطدام بإنسان أو حيوان أو بسبب سوء الطريق

ج ـ حوادث الدهس : يقصد بها دهس إنسان أو حيوان (رياض محمد ، عبد الحكيم بنود ، 2005 ،ص 64)

ثانياً : تصنيف حوادث المرور من حيث نتائجها .

يمكن تصنيف حوادث المرور من حيث نتائجها إلى ما يلي :

1ـ الحوادث البسيطة :

هذه الحوادث لا تؤدي إلى حدوث إصابات بشرية ولا ينتج عنها أضرار مادية بليغة أو متوسطة ،وقد ينتهي أثرها بعد مدة مده زمنية قصيرة ،إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى حدوث بعض الآلام وإهدار الوقت أي تعطيل الكثير من الإجراءات ،والأمور التي كان يفترض أن يقوم بها الفرد الذي تعرض لهذا النوع من الحوادث .

2 ـ الحوادث المتوسطة :

وتسمى أحياناً بالحوادث ذات الأثر الاقتصادي فغالباً ما ينتج عن هذا النوع من الحوادث خسائر مادية بسبب الإهدار بالأموال العامة والخاصة ،وتتمثل في الأضرار التي تحدث للمركبات وما تصطدم به .

3 ـ الحوادث الجسيمة :

يتسبب هذا النوع من الحوادث في إصابات خطيرة متمثلة في تعرض آلاف من البشر كل عام إلى القتل ،وقد ينتج عنها إصابات الأفراد بعاهات مستديمة تمنعهم من أداء أدوارهم الطبيعية بشكل سوي ،يعتبر هذا النوع من الحوادث أخطر الأنواع ،لأنه يسبب في حدوث نتائج يكون لها الأثر الكبير على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذا الفرد نفسه وللمجتمع بعامة

إنه بالنظر إلى هذه الأنواع الثلاثة نجد أن هذه الحوادث بالرغم من تصنيفها إلى بسيطة ومتوسطة وجسيمة فإنها من وجهة نظرنا لا تعد كذلك ،فمهما اختلفت طبيعة الحادث من بسيطة ومتوسطة وجسيمة ،فإنه لابد أن يكون لها الأثر الكبير على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للفرد نفسه الذي تعرض للحادث المروري أو المجتمع الذي يعيش فيه (علي محمود ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 - 33)

مظاهر الاهتمام بمشكلة حوادث المرور :

تعتبر مشكلات المرور من أهم وأكبر المشكلات التي تواجه شعوب العالم بصفة عامة ، ذلك بما تسببه من خسائر يكون أثرها ليس مقتصراً على فرد بعينه ،إنما يكون أثرها بالغ على الفرد وأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه وقد لا نبالغ إذا اعتبرنا مشكلة حوادث المرور تعد من أكبر المشكلات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الإنسان في القرن الحادي العشرين ، حيث ترتبط هذه المشكلة بما يتوصل إليه الإنسان من تقدم في مجال التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية بصفة عامة

وتزداد مشكلة حوادث المرور خطورة بالنسبة للبلدان النامية ،ففي الوقت الذي تحتاج فيه هذه البلدان إلى توفير الإمكانات المادية لمواكبة التقدم الذي تحقق في الدول الأخرى ، نجدها تحتاج إلى إمكانات مادية كبيرة لمعالجة الآثار التي تسببها هذه الحوادث من إتلاف للممتلكات المادية وإنهاء لموارد بشرية أو عجزها وعدم قدرتها على المشاركة في التنمية ، مما يعوق هذه البلاد عن مواصلة مسيرتها في تحقيق عناصر التنمية المطلوبة ، ونظراً لأهمية وخطورة هذه المشكلة فإن الاهتمام بدراستها يجب أن تكون على عدة مستويات متمثلة في المستوى العالمي ،والمستوى القومي ومن تم المستوى المحلي ، ويجب أن يتخذ هذا الاهتمام عدة مظاهر من تحسين الطرق وإنارتها ،واستخدام أحدث الإشارات الضوئية ،إلى تدريب السائقين والتدقيق في اختبارات السائقين الجدد ، كذلك نشر الوعي المروري بين جميع المواطنين ،ويمكننا في هذا المجال أن نشير إلى بعض مصادر الاهتمام على المستوى العالمي والمحلي ، فعلى المستوى العالمي تعد هيئة الصحة العالمية من أهم الهيئات التي تهتم بمشكلات المرور وتطلق اصطلاح (وبائيات حوادث المرور) على هذه المشكلة ،وفي هذا المجال تقوم هذه الهيئة بتنظيم الندوات لمناقشة هذا الموضوع ونشر الكثير من الإحصاءات التي تتضمن مقارنات بين نتائج حوادث المرور من وفيات وإصابات وبين ما ينتج عن الأمراض والأوبئة التي تهتم بها المنظمة(سيد عويس ، 1975 ، ص 55) ، وبناءً على دلك فقد خصصت منظمة الصحة العالمية اليوم العالمي للصحة ،الذي يصادف السابع من أبريل لتوعية الأفراد بتعاظم مخاطر حوادث المرور ،وذلك بنشر تقرير تحث عنوان " التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور" وجاءت نتائج هذا التقرير على النحو التالي :

1- تعد حوادث المرور من أكبر أسباب الوفيات في العالم لفئة الأعمار ما بين 15 - 29 سنة ، وما بين 30 - 44 سنة

2 - تخلف حوادث المرور سنوياً في العالم أكثر من 102 مليون قتيل إضافة إلى أكثر من 50 مليون جريح أو معوق

3- تأتي المنطقة العربية في تقرير منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بإحصائيات حوادث المرور ضمن الفئة التي تحتل المرتبة الأولى

4ـ استنتجت منظمة الصحة العالمية من خلال الدراسة التي ساهم في إعدادها البنك العالمي ،أن هناك تحسناً ملحوظا في البلدان المتقدمة ،مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ذلك بتراجع نسبة حوادث المرور بحوالي 30 % في حين تزداد نسبة حوادث المرور في الارتفاع بالنسبة للبلاد النامية (تقرير منضمة الصحة العلمية ، 2008)

إن ما أشار إليه تقرير منظمة الصحة العالمية ،يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذه المشكلة المتمثلة في حوادث المرور خاصة في الدول النامية ،من خلال دراسة هذه المشكلة والتعرف على أهم مسبباتها على المستوى المحلي ،ذلك في محاولة للتقليل من نسبة هذه الحوادث في الوقت الحاضر ،وتقديم المقترحات التي تمدنا بالحلول التي تساعد على تقليل هذه النسبة المرتفعة من حوادث المرور في المستقبل ،حتى لا تنعكس أثارها على ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية ،ويعيقها عن تحقيق أهدافها في ركب مسيرة التقدم ، هنا نلفت الانتباه إلى عرض أهم مظاهر الاهتمام بهذه المشكلة على المستوى المحلي :

تعتبر الإدارة العامة لمديرية الأمن ، قسم التراخيص هي المسئول الأول عن مكافحة هذه المشكلة المتمثلة في حوادث المرور ،وذلك عن طريق توفير إستراتيجية وطنية مهامها تحقيق السلامة المرورية . وقد تكون هذه الإدارة قادرة على أداء واجبها بأكمل وجه ،ولكنها لن تكون قادرة على مواجهة هذه المشكلة والحد منها ، إذا لم تقوم بالتعاون مع الجهات الأخرى التي يجب أن تهتم بدراسة هذه الظاهرة ،وتتمثل هذه الجهات خاصة في مؤسسات البحث العلمي يضم باحثين من تخصصات مختلفة ،مما يساعد على دراسة هذه الظاهرة من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية وغيرها وتقديم المقترحات . للمؤسسة المسئولة عن تطوير استراتيجيه وطنية لتحقيق السلامة المروري .

كذلك يجب على المؤسسات الصحفية الاهتمام بهذه الظاهرة ،ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بأبعاد هذه المشكلة وتفادي وقوعها إضافة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات التعليمية بتوفير مناهج تتضمن التوعية بين الأفراد بما يضمن الوقاية من حوادث المرور كلما أمكن ذلك

أسباب وقوع حوادث المرور:

تشير الكثير من الدراسات الأدبية والنظرية ،إلى أنه ثمة ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي إلى وقوع حوادث المرور وتتمثل هذه الأسباب في : أولاً : العنصر البشري " السائق أو المترجل" ثانياً : المركبة " السيارة" ثالثاً : الطريق . وفي محاولة لتوضيح الكيفية التي تساهم بها هذه العوامل أو المسببات في وقوع الحوادث المرور ،نقدم عرضاً مختصراً لكل منها ومن تم نقوم بتوضيح أسباب وقوع حوادث المرور في المجتمع الليبي بشكل خاص .

أولاً ـ العنصر البشري :

يحمل العنصر البشري مسئولية كبرى في تحقيق وقوع حوادث المرور ،فالسائق يحمل مسئولية سلامته الشخصية وسلامة غيره من الناس ،وكثيراً ما ينصب اللوم في تسبب حوادث الطرق على الخطأ البشري سواء كان متعمداً أو غير متعمد مثل زيادة السرعة والتجاوز غير القانوني وعدم الالتزام بالعلامات المرورية في الشوارع ،وغير ذلك ، كما أن هناك أسباب أخرى قد تتسبب في جعل العنصر البشري يتحمل المسئولية الكبرى في وقوع حوادث المرور(جلال الهادي سالم ، 2004 ، ص 56) وهذه العوامل يمكن تقسيمها إلى:

1 ـ أسباب اجتماعية :

يشير التحليل الاجتماعي للعوامل المؤدية لوقوع حوادث المرور إلى وجود العديد من الأسباب التي قد تكون خلف وقوع هذه الحادثة ،وتتمثل هذه الأسباب في أسلوب التنشئة الأسرية للأبناء حيث تنعكس التربية المنزلية على الأفراد وتصرفاتهم واختلاطهم بالأفراد الآخرين ،فالاستهتار وعدم الاكتراث ربما كان ذلك نتيجة الإفراط في التدليل في الصغر والنشأة في أسرة ميسورة الحال ،مما أتيح له توفير كل سبل الرفاهية فينشأ وفي نفسه الاستهتار وعدم الاكتراث بالغير والظهور بالأنانية وحب الذات (علي محمود ، مرجع سبق ذكره، ص 35) وإذا ما أخذنا الدور الذي يساهم به هذا النوع من النشء في وقوع حوادث المرور يكون له الدور الكبير . وبعكس ذلك عندما تتبع الأسرة الأسلوب المتزن في تنشئة أبنائها مما ينعكس بشكل إيجابي على الحد من وقوع حوادث المرور.

هنا نشير أن الأسباب الاجتماعية لوقوع حوادث المرور ،لا تقتصر على الأسرة فقط ،إنما تتضمن كذلك التعليم وعدم مساهمته في معالجة هذه المشكلة ،وذلك بتثقيف أفراده من خلال تضمين مادة السلامة المرورية ضمن مواد الدراسة ، كذلك وجود الإعلام في منأى عن هذه الظاهرة ،وعدم التعرض لها إلا في جوانب محدودة وقد ينعدم ذلك .

2ـ أسباب نفسية :

تشير العديد من الدراسات إلى أن ارتكاب حوادث المرور كثيراً ما تعزى إلى الحالة النفسية للسائق ومدى قابليته لارتكاب الحوادث، فالأشخاص الذين يتصفون بالتوتر والغضب والعصبية والخوف وهو ما يطلق عليه علماء النفس عدم الاتزان الانفعالي عادة ما يكونون عرضة لارتكاب الحوادث أكثر من غيرهم ممن لا توجد لديهم هذه الصفات

وقد اهتمت العديد من الدراسات النفسية بتحليل العوامل النفسية المشتركة في وقوع حوادث المرور ،وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متقاربة يمكن حصرها في استعراض الشباب لفنون القيادة ،وأنواع السيارات كتعويض عن حالات فشل أو حالات إحباط أو نتيجة للسلوك العدواني اتجاه الآخرين ،كذلك قد يكون

نتيجة للتنفيس عن شحنات مكبوتة أو كنتيجة لتقليد الآخرين وحب الظهور والتميز (سعيد أحمد ، 2010 ، ص 108)

3 ـ أسباب اقتصادية :

في الوقت الذي يعد فيه تطوير الحياة الاقتصادية للمجتمع أمراً ضرورياً وأحدى أهم متطلبات التنمية في البلاد ، إلا أنه يعتبر الكثير من المتخصصين أن حوادث الطرق بشكل عام تعتبر ضريبة استخدام تطورات العلم والتقنية الحديثة في الجوانب الاقتصادية ، فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الطفرة التي حدثت بعد اكتشاف النفط بالنسبة للدول النفطية وما واكبها من تقدم اقتصادي تمثل في ارتفاع دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي كل ذلك ترتب عليه سهولة الحصول على المركبات الخاصة التي تعتبر وسيلة النقل الأولى ،مما أدى إلى زيادة أعداد هذه السيارات ، وفي غياب الوعي الاجتماعي والثقافي وعدم تثمين أهمية استخدام هذه المركبات ،ومراعاة العناصر الأخرى على الطريق أدى ذلك إلى ارتفاع حوادث المرور بهذه الدول النفطية ، ونحن هنا لا نقصر الأسباب الاقتصادية لوقوع حوادث المرور على هذا الجانب فقط ،إنما يعد ذلك أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فرص وقوع حوادث المرور ، كذلك توجد أسباب أخرى فمن نتيجة تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ظهور المدن وزيادة إقبال السكان عليها ،وهنا تشير الكثير من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي أن زيادة الهجرة من المناطق الريفية وتكدسها في المدن يؤدي إلى زيادة وقوع حوادث المرور ومن الأسباب الأخرى التي أشارت إليها هذه الدراسات ما يلي (جلال الهادي سالم ،مرجع سبق ذكره، ص 286) :

1ـ الحصول على الأموال بدون جهد يساويها .

2ـ استغلال سيارات الجهات العامة .

3ـ استخدام سيارات بدون صيانة.

وبتحليل هذه الأسباب نلاحظ أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد ليس هو السبب الوحيد الذي يمكن أن تعزى إليه أسباب وقوع حوادث المرور ، بل قد يؤدي انخفاض المستوى الاقتصادي للفرد إلى وقوع الحادث المروري، ويتضح ذلك فيما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على المشكلة المرورية ،عندما لا يسمح الوضع المادي للفرد من توفير مركبة تتوفر فيها شروط السلامة المرورية مما يسهم بشكل كبير في وقوع الحادث المروري

ثانياً ـ المركبة

تعد المركبة السبب الثاني في وقوع حوادث المرور وما ينتج عنها من وفيات وأضرار مادية وبشرية ، ذلك إذا لم تتوفر فيها شروط المتانة والأمن ، وفي هذا المجال نود أن نشير أنه غالباً ما تنجم حوادث المرور التي تتسبب فيها المركبة من عدة أسباب منها ، الإقبال الكبير على شراء السيارات من شركات معينة مما

يسبب أحياناً عدم تدقيق هذه الشركات في توفير هذه الكميات الكبيرة من السيارات ،كما أن بعض المواصفات قد لا تلائم الدولة المستوردة وعليه فلا بد من الحرص الشديد على جودة المواصفات وملائمتها لظروف الدولة **ونعتقد** أن عملية سوء صيانة السيارة وعدم توفر قطع الغيار في بلادنا، تعتبر أحدى المشاكل الأساسية التي قد يكون لها ضلع مشارك في زيادة عدد حوادث السيارات ، كذلك نلفت الانتباه إلى أن عدم إجراء الفحص اليومي على السيارة وعدم إجراء الفحص الدوري أيضا على جميع أجزاء المركبة من قبل الجهات المختصة في أقسام المرور والمسئولة عن حركة السير على الطرق العامة، يساهم إلى حد كبير في وقوع الحوادث (علي محمود ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 24 - 26)

ثالثاً ـ حالة الطريق أو بيئة الطريق

تعتبر طبيعة الطرق ووضعيتها ذات أهمية كبيرة في التقليل من عدد الحوادث الواقعة عليها ، فالطرق المعبدة ذات الاتجاه الواحد تختلف كثيراً عن الطرق الأخرى غير المعبدة وغير المتسعة ذات الاتجاهين ، ويتضح من خلال مراجعة كافة البيانات من إحصائيات حوادث الطرق ،أن هناك أسباب تؤدي إليها تتمثل في السرعة واختراق الإشارات الضوئية الحمراء، كذلك استعمال المركبة على الطريق العام دون توفر شروط الأمن والمتانة واختراق الخطوط الطويلة المتصلة التي تقسم الطرق ويلاحظ كذلك أنه ثمة علاقة بين هندسة الطرق وبين ارتفاع وانخفاض حوادث السيارات ،حيث تقل الحوادث في الطرقات المعدة إعداداً مبنياً على دراسات علمية وبصورة أمنية في جميع جوانبها وذلك من حيث الهندسة والاتساع والإشارات بمختلف أنواعها (علي محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 58)

وفي هذا المجال اهتمت الكثير من الدول بمعالجة مشكلة حوادث المرور من خلال الاهتمام بهندسة الطرق ومراعاة مدى ملائمتها مع طبيعة المجتمع من حيث عدد سكانه وأوضاعه المادية والاجتماعية وغيرها ، فقد أنشأت الصين مركزاً لأبحاث الطرق يتكون من عدة أقسام هي : الطرق السريعة ـ الأرصفة ـ التكوينات الجيولوجية ـ الخطوط المحلية ـ المجاري ـ بناء الأنفاق ـ وقد ألحقت بعض أقسام هذا المركز ببعض الجامعات وأدى قيام هذا المركز وما يقوم به من أبحاث إلى خلق فئة على مستوى عالي من الخبرة والدراسة في مجال تشييد الطرق وتنظيمها وصيانتها،كذلك أنشأت غي الهند مركزاً لأبحاث الطرق ويشمل هذا المركز الأقسام التالية التربة ـ الأرصفة ـ هندسة المرور ـ الاقتصاد ـ الإحصاء ـ الطرق وقد قام هذا المركز بنشاط واسع في أبحاث الطرق (سيد عويس ، مرجع سبق ذكره، ص 63)

نود أن نشير من خلال عرض أهم الأسباب المؤدية إلى وقوع حوادث المرور أنه يعد العنصر البشري أهم هذه العوامل وأن هذا العنصر البشري هو نتاج لظروف بيئية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة لذلك فإنه يجب أن نوجه الاهتمام إلى دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة المحيطة بهذا العنصر البشري ومعرفة أهم المواقف التي يترتب عليها تعرض هذا العنصر البشري لحوادث المرور ، فالمركبة

والطريق ما هي إلا وسيلة يستخدمها العنصر البشري لتحقيق أغراضه ، وهذا ما يدعونا إلى التوقف على ضرورة التأكيد بأن العنصر البشري، هو العامل الأول والمسبب الرئيسي لغيره من العوامل في وقوع حوادث المرور

حوادث المرور في المجتمع الليبي : الأسباب

من خلال الإطلاع على مجموعة من الدراسات التحليلية والبحوث الميدانية التي أجريت في المجتمع الليبي ،يمكن الإشارة إلى الأسباب الرئيسية لوقوع حوادث المرور في المجتمع الليبي ،وتجدر الإشارة أن أغلب هذه الدراسات قد أجريت على مدينتي طرابلس وبنغازي ، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي (جلال الهادي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 55) :

1 ـ السرعة فعلى الرغم من أن الطرق في المجتمع الليبي مصممة ،بحيث تكون سرعة المركبات عليها لا تتجاوز 100 كيلو متر في الساعة خاصة على الطرق السريعة ،وتتناقص هذه السرعة حسب أماكن التجمعات السكانية أو المدارس أو الطرق ذات الطبيعة الخاصة ،وتشير الكثير من نشرات إحصائيات أقسام المرور والتراخيص إلى أن أعداد كبيرة من الحوادث تكون نتيجة للسرعة في قيادة المركبة

2ـ الطرق الساحلية السريعة حيث تشير الإحصائيات أن نسبة 31% من إجمالي حوادث الوفيات في كل عام تقع في تلك الطرق

3ـ إن تركز أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن ،وزيادة الطلب على الأرض للاستعمالات التجارية والخدمية، قد ساهم في تقليل المساحات المخصصة لأغراض النقل ومرافقه المختلفة مما ولد ضغطاً كبيراً على الشوارع الموجودة ،ويبدو ذلك واضحاً في أن النسب العظمى من حوادث المرور تكون على الطرق الحضرية كما أكدته العديد من الدراسات في هذا المجال

4ـ عدم تطبيق القانون وهذا يرجع إلى طول انتظار إصدار الأحكام ،مما يجعل القائم بالحادث في اطمئنان وقد يرتكب حادث مروري آخر وهو في انتظار الحكم في قضية مرورية سابقة

تجدر الإشارة أن تحديد هذه الأسباب قد ثمة من وجهة نظر رجال القانون المهتمين بدراسة هذه الظاهرة ، إلا أن اطلاعنا الواسع على الكثير من الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة هذا الموضوع، قد يعين على تحديد الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى وقوع حوادث المرور، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي :

أ ـ يعد المجتمع الليبي اجتماعي بطبعه يقوم بالواجب في المناسبات الاجتماعية ،وإن كانت المسافات بعيدة وأحياناً تحدث الحوادث في الطرقات أثناء التواصل الاجتماعي ،وباعتبار أن أفراد العائلة جميعهم يشاركون في هذه المناسبات، فإن الحوادث في هذه الأحوال غالباً ما ينجم عمها وفاة العائلة بأكملها(الطاهر المحمودي ، ندوة صحيفة الشمس)

ب ـ أرجعت نتائج بعض الدراسات حوادث المرور إلى الأسرة، وخاصة في الأرياف حيث يساهم رب الأسرة في الدفع بالأبناء ما تحت السن القانونية لقيادة الجرارات الزراعية وسيارات النقل

ج ـ عدم وعي شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بقواعد وقوانين المرور، وقصور الإمكانيات المتاحة من القوة البشرية المدربة التي تعمل في مجال المرور

د ـ قصور وسائل الإعلام المختلفة في نشر التوعية وتوقف أعمال الصيانة للطرق

هـ ـ التدخل القبلي : وهو ما يعرف بالعرف المتبع ،وهذا النوع من العرف منتشر بشكل واسع في مدينة بنغازي والمنطقة الشرقية بشكل عام ،ويتم فيه التدخل القبلي في الحوادث الجسيمة سواء كانت وفيات أو عاهات مستديمة لمحاولة الحصول على سند الصلح من قبل قبيلة المجني عليه ، ويؤدي ذلك إلى تخفيف العقوبة الأمر الذي يجعله يفقد الشعور بالمسئولية حيال الجريمة التي ارتكبها

حوادث الطرق بمدينة بنغازي : حجم المشكلة

تعتبر وسائل النقل وخاصة المركبة الآلية، من أهم سمات التطور الحضاري التي لا يمكن الاستغناء عنها في تسهيل حياة الناس من حيث نقل البضائع وتقريب المسافات، مما ساعد ذلك على توفير الوقت والجهد وتزداد الحاجة إلى وسائل النقل كلما زاد تقدم وتطور المجتمع . فهناك علاقة وثيقة بين نشاط المرور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد فحركة الانتقال من مكان إلى آخر سواء لأفراد والمواد لها أهميتها في تحقيق مطالب التطور الاقتصادي والاجتماعي ،وفي تلبية حاجات الأفراد وأهداف المجتمع ، وبالرغم مما حققته المركبات الآلية بجميع أنواعها من منافع عديدة وفوائد متنوعة للبشرية ،فإن لها جانباً سلبياً اقتضته ظروف الحياة المعقدة في حوادث المرور على الطرق العامة وداخل المدن ،وبذلك تعتبر حوادث المرور من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ،وذلك لما تسببه هذه الحوادث من أثار سلبية تنعكس بدورها على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع

قد أصبحت حوادث المرور من أكبر المشكلات التي يعاني منها المجتمع إذ بينت الإحصائيات

أن 80 % من حوادث المرور هي حوادث مميتة تحصد الكثيرين ،وخصوصاً الشباب الذين نعول عليهم ونعتبرهم اللبنة الأساسية للمجتمع والثروة البشرية التي ننتظر ثمارها بشيء من الأمل والتفاؤل (جلال الهادي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 144)

وإذا ما حللنا الآثار الناجمة عن هذه الحوادث المرورية ،فإننا نجدها تستنزف جزءاً ليس بالقليل من الموارد المادية والبشرية للدول ، وبالنسبة إلى الموارد البشرية تسبب هذه الحوادث القضاء على الكثير من الشباب خاصة في الفئة العمرية (15 ـ 24عاماً) بالذات وهم في أوج نشاطهم، وقبل أن يقدموا للمجتمع الخدمات والإنتاج المنتظر منهم ، ومن حيث الموارد المالية تمثل تكاليف حوادث الطرق الأضرار الحاصلة في الممتلكات ونفقات الإقامة في المستشفيات وتكاليف زيارة الأطباء وثمن الأدوية وبالإضافة إلى هذين

البعدين ،فإن هناك بعداً إنسانياً واجتماعياً لحوادث الطرق تسبب مآسي إنسانية ومعانات نفسية للمتضررين من الحوادث وذويهم (رياض محمد ، عبد الحكيم بنود ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 39 - 40) ،

وفي الوقت الذي نشير فيه إلى خطورة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة ، بالنسبة لمختلف الدول المتقدمة والنامية ، تجدر الإشارة أن المجتمع الليبي شأنه شأن دول العالم الأخرى لم يسلم من الآثار الناجمة عن حوادث المرور

إنه مما لا شك فيه أن الزيادة في حركة المرور التي صاحبتها مشكلات مختلفة، هي المحصلة النهائية للنمو السكاني المتزايد والتوسع التجاري وزيادة نشاط الصادرات والواردات ، كذلك نتيجة الخلل في النسق الايكولوجي فضلاً عن سوء التخطيط العمراني للمدن ، وضعف بعض شبكات النقل والمواصلات وسوء حالة العديد من المرافق مع زيادة أعداد المركبات الناجمة عن ارتفاع المستويات المعيشية لكثير من فئات المجتمع ، فقد كان النهضة التي شهدها المجتمع الليبي، منذ اكتشاف النفط دور كبير في تحسين مستوى المعيشة وزيادة إقبال الأسر على امتلاك السيارات لتلبية حاجاتها، مما جعل المركبة الآلية من الحاجات الضرورية للأسرة ، هذا إضافة إلى عامل أساسي آخر يرتبط بشيوع بعض العادات السيئة ونقص الوعي المروري لدى أغلب أفراد المجتمع (جلال عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره، ص 219)

وتأكيداً لهذه الحقيقة المتمثلة في ارتفاع حوادث المرور وزيادة الأضرار الناجمة عن الآثار المترتبة عليها أشارت الكثير من البحوث التي قامت بتحليل الإحصاءات الصادرة من اللجنة الشعبية العامة للأمن (الإدارة العامة للمرور والنجدة) حول حوادث الطرق، إلى أن هناك مؤشرات خطيرة تواجه المجتمع الليبي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ،وما تتحمله الدولة من أعباء جراء وقوع هذه الحوادث من وفيات وإصابات خطيرة تؤدي إلى الشلل وفقدان الحركة أو الإعاقة بأشكالها المختلفة، وغيرها من الأضرار وكذلك الإصابات الخطيرة التي تحتاج إلى رعاية طبية خلال فترة العلاج ، إضافة إلى النزيف المستمر في الموارد البشرية والأضرار المتعلقة بالممتلكات والمركبات (جلال الهادي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 235) ، كذلك أشارت هذه البحوث إلى ارتفاع نسبة الحوادث في المدن الرئيسية من البلد، وانطلاقاً من ذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث الإشارة إلى نسب الحوادث في مدينة بنغازي خلال الأعوام 1985 - 2010 حيث سنقوم بمقارنة هذه النسب كل خمس سنوات ساعين من وراء ذلك إلى لفت انتباه المهتمين بهذه المشكلة والقائمين عليها .

جدول (1) أعداد ونسب حوادث المرور بمدينة بنغازي

السنوات	عدد الحوادث	نسب الحوادث

15%	1138	1985
15%	1164	1990
16%	1288	1995
15%	1107	2000
15%	1137	2005
24%	1748	2009
100%	7582	المجموع الكلي

المصدر : إحصائية حوادث المرور ، الصادرة عن وحدة الإحصاء ، قسم المرور والتراخيص / بنغازي ، 2010

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن نسب الحوادث خلال السنوات المختارة مرتفعة ومتقاربة حيث تتراوح بين 15 % ،و16 % حيث لا يوجد أي مؤشر لانخفاض نسب الحوادث في أي من هذه السنوات، إلا أن المثير للانتباه ارتفاع هذه النسبة إلى 24% في سنة 2009 ، هنا نتساءل لماذا حظيت سنة 2009 بارتفاع كبير في حوادث المرور؟ يمكن إرجاع ذلك كما أشرنا في الأسباب المؤدية إلى زيادة حوادث المرور باعتبار هذه المشكلة هي ضريبة التوسع في المجال التجاري والتسوق وكذلك الزيادة في أعداد سكان المدن ، دون أن يكون هناك تخطيط مسبق لجعل المدينة تتكيف لاحتواء هذه الأوضاع الجديدة ، كذلك يمكن إرجاع أسباب زيادة حوادث المرور بمدينة بنغازي، إلى عدم مساهمة الجهات المعنية في إجراء الدراسات والبحوث وتعميم نتائجها والاستفادة منها في مجال التوعية للوقاية من حوادث المرور

تجدر الإشارة أن وجود هذه النسب المتقاربة في حوادث المرور بين السنوات المقارنة، بل وارتفاعها في سنة 2009 يدل على أنه لم يكن هناك استغلال لنشاطات الجهات المعنية المحلية في مجال الوقاية من حوادث المرور مما ينعكس ذلك على التقليل أو التخفيف من أعداد هذه الحوادث ، هنا يجب أن تكون لنا وقفة في الإشارة إلى ضرورة تفعيل دور القطاعات المختلفة التعليمية أو الإعلامية أو البحثية وغيرها في إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالكشف عن أسباب حوادث المرور ووضع الحلول لها .

من خلال النظر إلى جدول (1) يتبين لنا عدد الحوادث عبر السنوات فقط، وما نود الإشارة إليه أن هذه الأعداد من الحوادث قسمت إلى ثلاثة أنواع تتراوح ما بين حوادث القتل والحوادث ذات الإصابات الخطيرة والحوادث ذات الإصابات البسيطة ،ولتوضيح ذلك انظر الجدول التالي حيث توضح بيانات هذا الجدول أعداد الحوادث بالنسبة لهذه الأنواع الثلاثة من الحوادث المرورية.

جدول(2) أعداد حوادث المرور حسب أنواعها بالنسبة للسنوات المختارة بمدينة بنغازي

	قتل	قتل	بليغة	بليغة	بسيطة	بسيطة		
السنوات	حوادث	أشخاص	حوادث	أشخاص	حوادث	أشخاص	سيارات متضررة	سيارات تالفة
1985	92	101	611	747	435	668	1108	4374
1990	129	153	699	862	336	433	1188	2728
1995	96	113	858	771	334	523	914	2239
2000	108	113	633	805	366	507	1282	2614
2005	86	98	580	732	471	921	1304	3024
2009	154	166	858	1202	543	1284	1535	5282

المصدر : إحصائية حوادث المرور ، وحدة الإحصاء ، بقسم المرور والتراخيـــص / بنغازي ، 2010

من خلال النظر إلى جدول (2) يلاحظ خلال العام 2009 أن حوادث المرور قد سببت في قتل 198 وأن أغلب هؤلاء هم في فئة عمرية تتراوح بين 15 ـ 40 سنة ، وهي الفئة العمرية التي يعول عليها في الإنتاج والتنمية المستقبلية للمجتمع ، كذلك سببت حوادث المرور في إصابة 987 شخص بإصابات بليغة . إذا ما نظرنا إلى هذه الفئة من الناحية الاقتصادية ،فإنها غالباً ما تكون عاجزة عن المساهمة في النشاط الاقتصادي، ذلك بسبب عدم قدرة أغلب أفراد هذه الفئة على أداء وظائفهم التي كانوا يقومون بها ، وبذلك يتحول أغلب أفراد هذه الفئة من فئة يعول عليها المجتمع لفئة تحتاج إلى إعالة.

ومن الناحية الاجتماعية فإنه ليس بخاف على أحد مما تشكله حوادث المرور من تهديد بعيد المدى لدور الأسرة الطبيعي، ويتمثل ذلك في التهديد لأحد أعضاء الأسرة بالموت أو الإعاقة ، سيما إذا كان المصاب هو رب الأسرة أو عائلها الأمر الذي يجعله عاجزاً عن القيام بدوره وتلبية احتياجات أسرته، وما يترتب على ذلك من خلل في رعاية الأطفال وتربيتهم وما يشكله من عبئ على ميزانية الأسرة يتمثل في فقدان الأسرة للمورد الاقتصادي ، كما قد يؤدي أحياناً إلى وجود خلل في العلاقة الاجتماعية بين المصاب وأسرته نتيجة لعدم إمكانية قيامه بواجباته الأسرية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية

تجدر الإشارة أن النظر إلى إحصائيات حوادث المرور التي تشير إليها الإحصائيات السابقة، يدفعنا إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمحاولة التخفيف من حدة النتائج التي تسببها هذه الحوادث ،أخذين في سبيل تحقيق ذلك كافة السبل والوسائل التي تساعد في تحقيق هذا الهدف . ويجب أن نضع في اعتبارنا أن مسؤولية الحد من أخطار مشكلات حوادث المرور ليست من اختصاص رجال المرور أو الجهات الأمنية للمرور فقط ،

فالمسؤولية في علاج هذه المشكلة يجب أن تكون جماعية تشترك فيها مختلف المؤسسات ابتداء من الأسرة والتعليم والبحث العلمي إلى وسائل الإعلام إلى العناصر المرورية

طرق الوقاية والحد من انتشار ظاهرة حوادث المرور :

بالنظر إلى إحصاءات الحوادث المرورية بمدينة بنغازي ،وملاحظة مدى ارتفاعها يدفعنا ذلك إلى وقفة تأمل نستحضر من خلالها الأسباب التي أدت إلى زيادة نسبة الحوادث ، فعلاوة على هده الأسباب التي تم الإشارة إليها والمؤدية إلى زيادة حوادث المرور على مستوى المجتمع الليبي ،وهي تنطبق كذلك على مدينة بنغازي ،وهناك الكثير من الباحثين ممن أشاروا إلى أن الزيادة في حوادث المرور إنما ترجع إلى عامل الأمية في القيادة وهذه الأمية ترجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال **(جلال الهادي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 59) :**

1 ـ عدم تدريس مادة الثقافة المرورية في مؤسسات التعليم المختلفة ،ويأتي هذا في المقام الأول باعتبار أن المعرفة عند الإنسان هي عملية تراكمية تبدأ مند خطواته الأولى ،وهو في المنزل وتتراكم عبر سنوات حياته الأولى بحيث تغطي كافة مناحي الحياة

2 ـ عدم كفاءة التدريب بمدارس تعليم القيادة التي تفتقر إلى أبسط الوسائل التعليمية، التي يحتاجها الإنسان لاكتساب المعرفة

3 ـ عدم وجود مناهج علمية يمكن تدريسها والرجوع إليها في مدارس تعليم القيادة

4 ـ التساهل في امتحانات القيادة وعدم خضوعها لمتطلبات مادة أصول القيادة

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن ، كيف نقوم بالوقاية من حوادث المرور في ضل كل هذه الحقائق المتمثلة في أهم المسببات التي تؤدي إلى وقوع حوادث المرور . وما تشير إليه الإحصائيات كذلك من ارتفاع نسب الحوادث عبر السنوات ، وهل يمكن وضع برامج تعمل على الوقاية أو التقليل من حوادث المرور بشكل عام ."

هنا نشير إلى أن تجربة العديد من الدول في مجال الوقاية من حوادث المرور وقدرتها على تخفيض نسبة الوفيات والإصابات البليغة، يشجعنا على تبني برنامج موسع للوقاية من حوادث المرور ويقوم هذا البرنامج على تكاثف جهود المهتمين من مختلف التخصصات فارتفاع نسبة الحوادث المرورية قد ولد ضغطاً على جهد مخططي المدن، وبالرغم من ظهور العديد من المعالجات التخطيطية في هذا المجال والمتمثلة في تقليل حركة السيارات الخاصة في المدينة وزيادة الاعتماد على النقل العام وإنشاء محلات مركزية لوقوف السيارات في أطراف المدينة" **(يوسف يحيى ،1989 ، ص ص 39 - 40)** إلا أن هذه الحلول لم تساهم مساهمة فعالة في الحد من الزيادة المستمرة في حوادث المرور ،الأمر الذي تطلب ضرورة دراسة الجوانب أو المسببات النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ووضع الحلول التي تناسب هذه المسببات لمحاولة التخفيف من آثارها أو إلغاؤها كلياً إن توفر ذلك

إن برنامج الوقاية من حوادث المرور يحتاج إلى تعاون مختلف القطاعات وعلى كل المستويات ، بالمشاركة الفعالة من كل أفراد المجتمع، بحيث يتم التنسيق بين هذه الجهود من قبل مركز أو هيئة للوقاية من الحوادث بحيث يكتب لها الاستمرارية وتتوفر لها الإمكانية الكافية للبحث والتدريب والقدرة على إحداث تغيرات جوهرية تجاه سبل الوقاية من الحوادث ،ويكون لهذه الهيئة أو المركز الاستقلالية التي تمكنه من ترشيد الجهات المختلفة في حالة تقصيرها من أداء واجبها فيما يخص الوقاية من الحوادث ، ولقد ساهمت الدراسات العلمية وإن كانت قليلة وتجرى في نطاقات ضيقة في تغيير مفاهيمنا نحو الوقاية من الحوادث وأدت إلى الخروج بتغيرات على أساس علمي تساعد في الوقاية من حوادث المرور، بفعالية ومن أهم هذه المفاهيم هو اعتبار الإصابات الناجمة عن الحوادث مرض كأي مرض آخر وللمرض أسباب وطرق الوقاية منه وبالتالي فإن طرق الوقاية ستأخذ في الاعتبار كل العوامل التي تدخل في وقوع الحادث من الوسيلة إلى العائل والبيئة المحيطة .

هنا يمكننا أن نحصر بعض الجوانب التي يجب أخدها في الاعتبار التي سوف يساهم الأخذ بها في الوقاية أو التقليل من حوادث المرور: **(جلال الهادي سالم،مرجع سبق ذكره ، ص ص 72 - 78)**

1 ـ ضرورة إعطاء برنامج الوقاية من حوادث المرور أولوية في سياسة المجتمع .

2 ـ ضرورة اشتراك كل قطاعات المجتمع في برامج الوقاية من الحوادث، وتشجيع برامج السلامة على المستوى المحلي .

3 ـ التعليم والتوعية المستمرة للفئات المختلفة من أطفال وربات البيوت في طرق تعزيز السلامة، والوقاية من الإصابات .

4ـ تطبيق مفهوم البيئة السليمة وتبني برامج السلامة على المستوى المحلي في عدة مدن وقرى بالمجتمع الليبي.

5 ـ التوعية : حيث تلعب التوعية دوراً لا بأس به في الوقاية من حوادث المرور ،ويجب أن تتضمن هذه التوعية توفير المعلومات عن الحوادث لكل الفئات مثل فوائد حزام الأمان ،ومشاكل السرعة، وتأثير المؤثرات العقلية، وحقائق عن تأثير السرعة على السيارة وعلى انقلابها، وحقائق عن المشاة وسلوكهم في العبور خاصة الأطفال وكبار السن .

6 ـ ضرورة إعادة النظر في الطرق المتبعة للتدريب على القيادة، وكذلك امتحانات القيادة وأن يتم التشدد في منح رخص القيادة .

7 ـ إبعاد الأسواق والتجمعات التجارية والمدارس قدر الإمكان عن الطرق الرئيسية .

8 ـ تشجيع البحث في أسباب الحوادث وانتشارها في المجتمع الليبي، والتعاون مع الجامعات المحلية والمنظمات الدولية في هذا المجال .

9 ـ ضرورة إسهام وسائل الإعلام في نشر ثقافة الوعي المروري ،وآليات الوقاية من حوادث الطرق ويجب أن تتبنى برامج بناءة وهادفة لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول مخاطر الحوادث من خلال ما يأتي **(جلال الهادي سالم، مرجع سبق ذكره، 185)**

أ ـ بث برامج إذاعية مسموعة ومرئية وبشكل منتظم في أوقات مناسبة لكي تحقق هدفها

ب ـ عقد الندوات الصحفية والإذاعية حول ظاهرة حوادث الطرق أسبابها وسبل علاجها

ج ـ تنظيم مسابقات في الإذاعة المرئية بين الطلبة حول قضايا المرور وحوادث الطرق بما يساهم في تعميق الوعي بهذه الظاهرة

د ـ نشر الإحصائيات المرورية التي تصدر عن مديريات الأمن وأقسام المرور وإبراز نتائجها المدمرة البشرية والاجتماعية والنفسية

ه ـ نشر المقالات والتعليقات والرسوم الكرتونية التي تسهم في نشر الوعي المروري

الخلاصة والتوصيات :

تعد مشكلة حوادث المرور ذات أهمية كبيرة لدى جميع دول العالم، نظراً لخطورة نتائجها وتزايد أضرارها وما يترتب على ذلك من تأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية للفرد والمجتمع ،ويمكن القول أنها أكبر المشكلات التي يواجهها الإنسان في العصر الحديث ،ومن أهم نتائج عدم الاستغلال الجيد للوسائل التكنولوجية

وتجدر الإشارة أنه بالرغم مما تبدله الأجهزة الأمنية من جهود كبيرة للحد من حوادث المرور، إلا أنه لازال هناك الأعداد الكبيرة لضحايا حوادث المرور بين قتيل وجريح ،بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة فضلاً عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تترتب على هذه الحوادث ، وبإطلاعنا على هذه المشكلة من خلال هذا البحث من معرفة أسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع ،تجدر الإشارة أن هذه المشكلة المتمثلة في زيادة حوادث المرور سواء في مدينة بنغازي أو غيرها من مدن المجتمع الليبي، يجب ألا ينظر إليها على أنها مشكلة ترتبط بجهود الأجهزة الأمنية فقط ، وأن هذه الأجهزة هي المسئول الأول عن الوقاية من هذه المشكلة ، فهذه المشكلة المتمثلة في زيادة معدلات حوادث المرور تعتبر ظاهرة اجتماعية يجب النظر إليها من زوايا مختلفة أي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها ، مما يقتضي ذلك تضافر الجهود في مختلف القطاعات التي يمثلها الباحثين من تخصصات مختلفة ، وضرورة تشجيع اتجاه البحث العلمي في هذا المجتمع إلى إجراء دراسات ميدانية حول هذه الظاهرة ،بحيث تغطي هذه الدراسات جميع مناطق المجتمع الليبي ،ومن تم تقارن نتائج هذه الدراسات بعضها ببعض ووضع الحلول المناسبة لمواجهة هذه الزيادة في حوادث المرور . ذلك سعياً للوقاية أو التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه المشكلة . وفي هذا المجال فإنه من خلال دراستنا لهذه

المشكلة نقترح بعض المواضيع التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند محاولة دراسة هذه المشكلة المتمثلة في زيادة حوادث المرور بمدينة بنغازي :

ـ واقع المشكلات المرورية في المجتمع الليبي .

ـ الأبعاد الاجتماعية لحوادث المرور .

ـ الأبعاد النفسية لحوادث المرور .

ـ قضايا حوادث المرور وانعكاساتها على المجتمع الليبي .

ـ قضايا ومشكلات الحوادث المرورية في المجتمع الليبي الواقع والمواجهة .

ـ حوادث المرور وأثارها على الأطفال .

ـ الآثار المتعددة الجوانب لحوادث المرور .

ـ الثقافة المرورية لدى شباب المجتمع الليبي .

ـ الأبعاد الوقائية والعلاجية لحوادث المرور .

لا يفوتنا هنا الإشارة إلى أهم التوصيات والمقترحات التي خلص إليها البحث ، التي يتمثل أهمها فيما يلي :

1ـ ضرورة إشراك كل قطاعات المجتمع في برامج الوقاية من الحوادث وإعطاؤها الأولوية في سياسات المجتمع .

2ـ إجراء البحوث الخاصة بالحوادث وطرق الوقاية منها بما يتمشى مع خصوصيات المجتمع الليبي .

3 ـ جمع المعلومات والإحصائيات حول حوادث المرور ودراستها لمعرفة أسبابها وآثارها وطرق الوقاية منها.

4 ـ إقامة مؤتمر سنوي يختص بالوقاية من الحوادث .

5 ـ يجب أن تساهم وسائل الإعلام المختلفة بصورة دورية ومستديمة في توعية المواطنين بأهمية السلامة العامة وكيفية الوقاية من الأخطار الناتجة عن حوادث المرور .

6 ـ مساهمة دور العبادة متمثلة في المساجد في توعية المواطنين على ضرورة احترام آداب وقواعد المرور وتوضيح الآثار الوخيمة التي تؤدي إليها هذه الحوادث .

7ـ إدخال مادة الثقافة المرورية في المناهج التعليمية .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

ـ سعيد أحمد علي قاسم ، الجرائم المرورية . دراسة مقارنة ، الأولى ، الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2010

ـ علي محمود الحضيري ، حوادث الطرق وآفاق السلامة ، الأولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 1998

ـ محمد حسن منصور ، المسئولية عن حوادث السيارات ،الأولى، الجامعة الجديدة ،الإسكندرية 2007

C:\WINDOWS\hinhem.scr

ثانياً الدوريات :

ـ رياض محمد ، عبد الحميد بنود ،(حوادث المرور وطرق المدارس الآمنة) ، المدينة العربية ، العدد 123 ، تصدر عن منضمة المدن العربية ، الكويت ، 2005

ـ سيد عويس ، (مشكلة المرور في مصر) ، المجلة الجنائية القومية ، العدد 1ـ 3 ، المجلد 18 ، تصدر عن المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الإسكندرية ، 1975

ـ يوسف يحي طعماس ،(المدينة وحوادث المرور) ، المدينة العربية ، العدد 38 ، تصدر عن منضمة المدن العربية ، 1989

ثالثاً : الندوات علمية :

ـ أحمد محمد شمبش ، (الأسباب الرئيسية لحوادث المرور ـ العامل البشري) ،ندوة حوادث السير على الطرقات ،1991 ، ، معهد الإنماء العربي ، الهيئة الوطنية للبحث العلمي

ـ جلال الهادي سالم ،(مشكلات المرور وأثارها على التنمية) ، ندوة حوادث الطرق وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ،2004 ،بنغازي ،ليبيا

التقارير الإحصائية :

إحصائية حوادث المخلفات والجنح ـ حوادث المرورـ لمجموعة السنوات 1980 ـ 2010 ، الصادرة عن قسم الإحصاء ،مديرية أمن بنغازي ـ قسم المرور والتراخيص ،2010

مواقع الإنترنت:

ـ أسبوع المرور الخليجي ، التجاوز الخاطئ ..... قاتل ، بتاريخ 24 ـ 2 ـ 2010 ، WWW .aljazeera.net

ـ ثريا الدوكالي ، ندوة حوادث السير : الأسباب والعلاج ، بتاريخ 24 ـ 2 ـ 2010 ، WWW.alwatan.libya.com

ـ تقرير منضمة الصحة العالمية ، حوادث المرور، كارثة دولية ،بتاريخ 24 ـ 2 ـ 2010

WWW.sehha.com